تحرك عاجل

تأجيل محاكمة فتى، يبلغ من العمر 15 عاماً، مع استمرار حبسه

تأجلت محاكمة آسر محمد، البالغ من العمر 15 عاماً، إلى يوم 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. وهو يواجه عدة تهم، من بينها الانتماء إلى جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة والهجوم على أحد الفنادق، وذلك استناداً إلى "اعترافات" انتُزعت منه تحت وطأة التعذيب، على حد قوله، بعد 34 يوماً من الاختفاء القسري. وفي حالة إدانته فسوف يواجه حكماً بالسجن لمدة قد تصل إلى 15 سنة.

في 12 يناير/كانون الثاني 2016، قبض ضباط من "قطاع الأمن الوطني" على **آسر محمد**، ثم اختفى قسرياً على مدى الأيام الأربعة والثلاثين التالية، وتعرض خلالها للتعذيب، على حد قوله، لحمله على "الاعتراف" بتهم لم يرتكبها. وكان آسر محمد يبلغ من العمر 14 عاماً لدى القبض عليه. وقد أُحيل إلى المحاكمة في أغسطس/آب 2016، وعقدت المحكمة أولى جلساتها في 6 أغسطس/آب، وأجَّلت الجلسة إلى 15 أغسطس/آب، ثم أجَّلتها مرة أخرى إلى أكتوبر/تشرين الأول. وفي الجلسة التي عُقدت يوم 8 أكتوبر/تشرين الأول، في محكمة استئناف القاهرة، طلب محامو الدفاع ردَّ القاضي نظراً لعدم حياده، واستندوا في ذلك إلى تعليقات زُعم أنه أدلى بها وعبر فيها عن كراهيته لجماعة "الإخوان المسلمين"، حيث وصفها بأنها تنظيم إرهابي. ويشير الإعلام المصري إلى القضية المتهم فيها آسر محمد، البالغ من العمر 15 عاماً، مع متهمين آخرين باسم "قضية الأهرامات الثلاثة"، وذلك في إشارة إلى اسم الفندق الذي زُعم أن آسر محمد و25 متهماً آخرين قد هاجموه يوم 7 يناير/كانون الثاني 2016.

وقد قالت عائلة آسر محمد لمنظمة العفو الدولية، عقب زيارته يوم 27 سبتمبر/أيلول 2016، إن استمرار حبسه يشكِّل عبئاً نفسياً شديداً عليه، وإنه يشعر بالاكتئاب وخاصة بسبب انقطاعه عن الذهاب للمدرسة وافتقاده لأصدقائه. ويُسمح بالزيارات العائلية مرة كل أسبوع، ولكنها لا تستغرق سوى فترة تتراوح ما بين 10 إلى 15 دقيقة. ومن بين أساليب التعذيب التي وصفها آسر محمد الصعق بالصدمات الكهربية، والتعليق من الأطراف لفترات طويلة. وقالت عائلة آسر محمد إنها زارته للمرة الأولى أثناء احتجازه بعد تسعة أيام من ظهوره عقب اختفائه، وإن جسمه كان مغطى ببقع بيضاء، وبآثار الصدمات الكهربية، وكان يعاني من خلع في كتفيه. ولم تستجب المحكمة للطلبات التي قدمها محامي آسر محمد لإحالته للفحص بمعرفة الطب الشرعي. وقالت عائلة آسر محمد، بعد زيارته يوم 4 أكتوبر/تشرين الأول 2016، إنه من المحتمل

أن يُنقل إلى مكان احتجاز آخر، حيث نُقل نحو 100 من زملائه المحتجزين في نهاية سبتمبر/أيلول. وهو محتجز حالياً في معسكر قوات الأمن المركزي عند "الكيلو 10 ونصف".

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات المصرية بالإفراج عن آسر محمد فوراً، نظراً لعدم قانونية احتجازه؛
- مطالبة السلطات بأن تتيح له، في الوقت الراهن، الاتصال بمحاميه وبأسرته والحصول على الرعاية الطبية بدون قيود؛
- مطالبة السلطات بالكف عن إساءة معاملة آسر محمد، وضمان إجراء تحقيق نزيه وفعَّال بخصوص اختفائه القسري وادعاءاته عن التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة في محاكمة عادلة.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 1 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى كل من:

النائب العام

سيادة المستشار/ نبيل صادق

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة الجديدة، جمهورية مصر العربية

وزير الداخلية

معالي السيد/ مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

التجمع الخامس، القاهرة الجديدة

مصر

رقم الفاكس: 5529 2794 202+

البريد الإلكتروني: center@moi.gov.eg

E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفيرة/ ليلى بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: 9713 574 2 202+

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: UA 197/16. لمزيد من المعلومات، انظر:

https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/4709/2016/en/

تحرك عاجل

تأجيل محاكمة فتى، يبلغ من العمر 15 عاماً، مع استمرار حبسه

معلومات إضافية

قامت قوة مؤلَّفة من أفراد من الشرطة مدججين بالسلاح وضباط من ،قطاع الأمن الوطني" يرتدون ملابس مدنية بمداهمة منزل عائلة آسر محمد، وإلقاء القبض عليه في الساعات الأولى من صباح يوم 12 يناير/كانون الثاني 2016، ولم يظهروا أي أمر قضائي بالقبض عليه، أو بتفتيش المنزل. كما رفض الضباط إطلاع والدي آسر محمد عن المكان الذي سيقتادونه إليه، ولكنهم أخبروهما بأنهم سوف يعيدونه إليهما بعد ساعتين أو نحو ذلك، إلا إنهم لم يعيدوه، وعلى مدى الأيام الأربعة والثلاثين التالية لم تعلم أسرته بمكانه، ولم تتمكن من الاتصال به. وقد بذلت عائلة آسر محمد جهوداً مكثَّفة لمعرفة مكانه؛ فبحثت عنه في أقسام الشرطة في بولاق الدكرور والعمرانية والطالبية والهرم والجيزة، وأنكر المسؤولون في هذه الأقسام جميعها أنه محتجز لديهم. كما تقدمت الأسرة ببلاغات، وأرسلت برقيات إلى النيابة العامة ووزارة الداخلية والنائب العام، ولكنها لم تحصل على أية معلومات، ولم تتلق أي رد من هذه الجهات.

ويواجه آسر محمد عدة تهم، من بينها: الانتماء إلى جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة، والهجوم على أحد الفنادق. وتستند الاتهامات الموجهة إليه على "اعترافاته"، التي يقول إنها انتُزعت منه تحت وطأة التعذيب على أيدي أفراد "قطاع الأمن الوطني" خلال اختفائه قسراً لمدة 34 يوماً. وقد مثل آسر محمد أمام أحد وكلاء النيابة، يوم 15 فبراير/شباط 2016، وأرسل قطاع الأمن الوطني إلى النيابة محضراً رسمياً بالتحقيق معه. وادعى محضر التحقيق هذا أنه قُبض على آسر محمد في وقت سابق من اليوم نفسه، حيث ورد فيه أن تاريخ القبض هو 15 فبراير/شباط 2016. ولم يشر المحضر إلى احتجازه قبل ذلك بمعزل عن العالم الخارجي لمدة 34 يوماً. ووجَّه وكيل النيابة إلى آسر محمد تهمتا الانتماء إلى جماعة "الإخوان المسلمين"، والمشاركة في تنفيذ هجوم على الفندق في 7 يناير/كانون الأول 2016. وقد أنكر آسر محمد التهمتين، وأخبر وكيل النيابة أنه تعرض للتعذيب لإجباره على "الاعتراف" بهاتين التهمتين، بما في ذلك صعقه بصدمات كهربية، وتعليقه من الأطراف لساعات طويلة. إلا إن وكيل النيابة لم يأمر بإجراء تحقيق في ادعاءات التعرض للتعذيب والاختفاء القسري، بل إن وكيل النيابة، حسبما يقول آسر محمد، قد هدده بإعادته إلى "قطاع الأمن الوطني" لكي يتعرض لمزيد من التعذيب؛ إذا ما حاول التراجع عن "اعترافاته". وبعد ذلك، أمر وكيل النيابة بحبس آسر محمد احتياطياً على ذمة القضية؛ بالرغم من أن عمره كان 14 عاماً لدى القبض عليه، وبموجب القانون كان يتعين إحالته إلى النيابة في غضون 24 ساعة من القبض عليه. ويُعد الأمر بحبس آسر محمد احتياطياً مخالفاً للقوانين المصرية التي

تحظر الحبس الاحتياطي للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً. وكان آسر محمد يبلغ من العمر 14 عاماً وقت القبض عليه، وأتم 15 عاماً يوم 2 فبراير/شباط 2016، بينما كان محتجزاً بشكل غير قانوني، وبمعزل عن العالم الخارجي، على أيدي ضباط "قطاع الأمن الوطني".

وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية حالات عديدة استخدم فيها "قطاع الأمن الوطني" التابع لوزارة الداخلية أسلوب الاختفاء القسري لردع المعارضين ومنع المعارضة السلمية، حيث يختفي ما بين ثلاثة وأربعة أشخاص على الأقل يومياً في مختلف أرجاء البلاد، وذلك وفقاً لأرقام قدمتها منظمات مصرية غير حكومية. وقد تزامن الارتفاع في حالات الاختفاء القسري مع تعيين وزير الداخلية اللواء مجدي عبد الغفار، الذي سبق أن خدم لفترة طويلة كضابط في جهاز مباحث أمن الدولة، الذي كان مسؤولاً عن تنفيذ عمليات اختطاف وتعذيب واختفاء قسري، وغير ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك. ولمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى تقرير منظمة العفو الدولية والبيان الصحفي الصادر عن المنظمة، والذي ترد فيه حالة آسر محمد. وقد نُشر التقرير في 13 يوليو/تموز 2016 بعنوان: "مصر: اختفاء وتعذيب المئات وسط موجة من القمع الوحشي"، وهو مُتاح على الرابط التالي:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/07/egypt-hundreds-disappeared-and-tortured-amid-wave-of-brutal-repression/

الاسم: آسر محمد

النوع: ذكر